

المشناة عند اليهود: تعريفها، وتدوينها، وموضوعاتها، وأسفارها

The Mishnah among the Jews: Definition, Compilation, Subjects, and Tractates

[10.35781/1637-000-184-006](https://doi.org/10.35781/1637-000-184-006)

د محمد بن بسيس بن مقبول السفيناني*

*أستاذ مشارك - قسم العقيدة

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى - مكة المكرمة

الملخص :

وأن دعوى توارثها الشفهي بسند متصل تعترضها إشكالات تاريخية ومنهجية كبيرة.

كما أظهر البحث صعوبة التحقق من تاريخ المشناة وسلسلة نقلها؛ لجهالة عدد من رجال طبقات السند المزعومة، وتأخر المصادر التي نقلت أخبارها، فضلاً عن كثرة اختلاف الحاخامات في مسائلها التشريعية، وقلة المسائل العقدية فيها.

وبين البحث خصوصية الفكر المشناوي في التركيز على تنظيم الحياة والتشريع والمال والمعاش، مع ضعف الحضور الأخروي والعقدي، كما أبرز ضرورة التمييز علمياً بين المشناة والجمارا؛ فالتلمود هو مجموع المشناة والجمارا، وله صورتان بابلية وأورشليمية.

الكلمات المفتاحية: المشناة، الهجاده، يهوذا هناسي، التلمود، التناثيم.

يتناول هذا البحث موضوع (المشناة عند اليهود: تعريفها، تدوينها، موضوعاتها، وأسفارها)، ويهدف إلى تحليل المشناة بوصفها نصاً مستقلاً له هوية وخصائص مميزة بعيداً عن ذوبانها في إطار التلمود العام، وتحديد أصل مصطلح المشناة ودلالاته في الأدب الرياني القديم، وبيان المراحل التاريخية لتدوين المشناة مع الإشارة إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بجمعها في القرن الثاني الميلادي، والكشف عن البنية الداخلية للأقسام الستة المكونة للمشناة، مع بيان موضوعاتها الأساسية (الهجادة والمهلاخاة).

وقد اعتمدت فيه المنهج التاريخي، والوصفي، والتحليلي، والنقدي، والمقارن، وخلص البحث إلى أن المشناة مجموعة أقوال وتشريعات حاخامية ذات طابع فقهي غالب، لا يثبت بالدليل التاريخي نسبتها إلى موسى عليه السلام،

The Mishnah among the Jews: Definition, Compilation, Subjects, and Tractates

Dr. Mohammed bin Basees bin Maqbul Al-Sufyani*

*Associate Professor, Department of Creed
College of Da'wah and Fundamentals of Religion
Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah
Mbsofyani@uqu.edu.sa

Abstract:

This study examines the topic of the Mishnah among the Jews: its definition, compilation, subject matter, and tractates. It aims to analyze the Mishnah as an independent text with its own identity and distinctive characteristics, rather than allowing it to be subsumed within the broader framework of the Talmud. It also seeks to identify the origin and significance of the term Mishnah in ancient rabbinic literature; trace the historical stages of its compilation, with reference to the political and social circumstances surrounding its collection in the second century CE; examine the internal structure of its six divisions; and clarify its principal subject matters, namely Aggadah and Halakha.

The study employs historical, descriptive, analytical, critical, and comparative approaches. It concludes that the Mishnah is a collection of rabbinic statements and regulations characterized predominantly by a legal and jurisprudential nature, and that there is no historical evidence establishing its attribution to Moses, peace be upon him. The claim that it was transmitted orally through an uninterrupted chain of transmission is also confronted by

significant historical and methodological difficulties.

The study further demonstrates the difficulty of verifying the history of the Mishnah and its chain of transmission due to the obscurity of a number of figures belonging to the alleged chains of transmission, the lateness of the sources that report their accounts, the extensive disagreements among rabbis concerning its legal rulings, and the relative scarcity of doctrinal issues within it.

The study also highlights the distinctive character of Mishnahic thought, particularly its emphasis on regulating worldly life, legislation, wealth, and material affairs, coupled with a relatively weak emphasis on eschatological and doctrinal concerns. Furthermore, it emphasizes the scholarly necessity of distinguishing between the Mishnah and the Gemara: the Talmud consists of the Mishnah together with the Gemara and exists in two major versions, the Babylonian Talmud and the Jerusalem Talmud.

Keywords: Mishnah, Aggadah, Judah ha-Nasi, Talmud, Tannaim.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتب هدايةً للخلق، وبيّن الحق من الباطل، وكشف لعباده سبيل الرشاد. أحمده سبحانه وأشكره على ما أولى من نعم وآلاء، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحكمة البالغة والحجة الدامغة. والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد :

فتُعَدّ المشنة (Mishnah) أقدم المدونات المركزية في الأدب الرياني اليهودي، وهي الأساس الذي بُني عليه التلمود بفرعيه : البابلي والأورشليمي. وقد حظيت الدراسات الأكاديمية -العربية والأجنبية- باهتمام كبير بالتلمود بوصفه موسوعة شاملة للتراث التشريعي اليهودي، وقد انصرف معظم الباحثين إلى دراسة موضوعات المشنة العقدية، كموقف المشنة من الصفات الإلهية أو موقف المشنة من القدر ونحو ذلك. ولقد تركزت أكثر الدراسات على موضوعاتها الفقهية والقانونية بسبب أن جمهور موضوعاتها يركز على المسائل التشريعية الفقهية كأحكام الزروع (زراعيم)، وأحكام الأعياد (موعيد)، وأحكام النساء (ناشيم) أو موقعها داخل التلمود دون جعلها موضوعاً مستقلاً للدراسة بحد ذاتها.

ومن خلال التتبع العلمي تبين ثدرة الدراسات التي تجعل من (المشنة) موضوعاً لها من ناحية: اسمها، ومتى تمت كتابتها؟ وتاريخ تدوينها، ومدى موثوقية مصادر الباحثين عنها، ومواردها التي تستقي منها، وبنية أسفارها، والموضوعات التي تتحدث فيها، وعلاقتها بالتوراة من جهة، وبالتلمود من جهة أخرى، ومكانتها بين أسفار اليهود المقدسة وتأثيرها العميق في الفكر اليهودي عبر العصور. وبسبب هذا الفراغ البحثي جاء اختيار هذا الموضوع ليكون محاولة لسدّ النقص وفتح أفق بحثي جديد في دراسة النصوص اليهودية المبكرة، وسميته (المشنة : تعريفها، وتدوينها، وموضوعاتها، وأسفارها).

ويسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل للمشنة بوصفها أول مدونة تشريعية بعد دمار الهيكل الثاني (عام 70 م على يد الرومان)⁽¹⁾، وبيان علاقتها بالتقليد الشفوي الذي تبنته المدارس الريانية (الفرسيين).

(1) انظر: تاريخ اليهود، يوسفوس (يوسف بن متى)، المطبعة العلمية صادر، ص 253-294، و تاريخ اليهود : يوسفوس اليهودي، اعداد: القصص أنطونيوس الأنطوني، شركة الطباعة المصرية، الطبعة الأولى: 2006م.

مشكلة البحث:

على الرغم من مركزية المشنة في التقاليد الربانية؛ إلا أن الدراسات العربية والشرقية المعاصرة لم تدرس المشنة بوصفها كتاباً مستقلاً؛ بل ظلت تتناولها هامشياً ضمن الحديث عن التلمود أو ضمن دراسات عامة عن اليهودية. وتتمثل مشكلة البحث في أن: المشنة لم تُدرس دراسة تحليلية شاملة من حيث: اسمها، وتاريخ تدوينها، وبنية أسفارها، وموضوعاتها، وتأثيرها الفكري في بحث مفرد؛ بل انصرفت معظم الدراسات إلى التلمود ككل أو إلى موضوعات جزئية داخل فقه المشنة، مما خلف نقصاً معرفياً يحتاج إلى معالجة. ومن هنا يهدف البحث إلى سدّ هذا الجانب عبر تقديم دراسة منهجية تتناول المشنة في ذاتها لا بوصفها جزءاً من التلمود.

أسئلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أصل تسمية "المشنة"؟ وما دلالة هذا الاسم في الأدب الرباني اليهودي؟
2. ما المراحل التاريخية التي مرّت بها عملية تدوين المشنة؟ وما دور الحاخام يهوذا الرئيس (يهوذا هُنَاسي) في جمعها وصياغتها؟
3. ما البنية الداخلية للمشنة؟ وما خصائص الأقسام الستة (الأسديريم الستة) من حيث الموضوعات والمحتوى والأسلوب؟
4. ما علاقة المشنة بالتقليد الشفوي اليهودي؟ وكيف أسهمت في تشكيل التلمود لاحقاً؟
5. ما أثر المشنة في الفكر الديني اليهودي؟ وما دورها في صياغة الهوية الحاخامية بعد دمار الهيكل؟
6. إلى أي مدى تختلف المشنة عن سائر المدونات الربانية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. تحليل المشنة بوصفها نصاً مستقلاً له هوية وخصائص مميزة بعيداً عن ذوبانها في إطار التلمود العام.
2. تحديد أصل مصطلح المشنة ودلالته في الأدب الرباني القديم.
3. بيان المراحل التاريخية لتدوين المشنة مع الإشارة إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بجمعها في القرن الثاني الميلادي.
4. الكشف عن البنية الداخلية للأقسام الستة المكونة للمشنة، مع بيان موضوعاتها الأساسية (الهجادة والهلاخاة).
5. فهم أثر المشنة في تشكيل الفكر التشريعي اليهودي وعلاقتها بالتقليد الشفوي الحاخامي.

6. مقارنة مكانتها مع مكانة التوراة من جهة ومكانة التلمود من جهة أخرى لفهم موقعها في سلم النصوص المقدسة عند الربانيين.

أهمية البحث:

1. سدّ نقص معرفي واضح؛ إذ لا تتوفر دراسات عربية مستقلة وشاملة للمشنة، بينما تحظى التلموديات عامة بتركيز أكبر.
2. تقديم دراسة نقدية حديثة لنص يُعدُّ حجر الأساس للفكر الرباني الذي أثر في تاريخ اليهودية اللاحق كله.
3. إبراز الدور التاريخي للمشنة بعد دمار الهيكل الثاني بوصفها محاولة لإعادة بناء الهوية الدينية اليهودية عامة والحاخامية خاصة.
4. تسهيل وصول طلاب العلم الشرعي والباحثين إلى فهم بنية التشريع اليهودي القديم من خلال دراسة أصوله الأولى والاقتصار على ماله صلة بالعقيدة فحسب.
5. إضافة بُعد مقارن يمكن الاستفادة منه في الدراسات الدينية والفلسفية والقانونية.

منهج البحث:

1. المنهج التاريخي لدراسة نشأة المشنة وتطورها، ورصد الظروف التي أثمرت تدوينها.
2. المنهج التحليلي لتحليل بنية الأسفار الستة، ورصد الموضوعات العقدية والأخلاقية داخلها.
3. المنهج المقارن من خلال الموازنة بين نصوص المشنة والتوراة والتلمود من حيث الفروق الكبرى التي تميز كل كتاب.
4. المنهج النقدي بفحص الآراء التي قررها الحاخامات في نسبتها لله سبحانه، ونسبتها لموسى - عليه السلام - وما يتصل بذلك من النقد التاريخي والنصوصي الذي أنتج الفكر اليهودي المعاصر.
5. المنهج الوصفي الوثائقي بالرجوع للتلمود نفسه، وبالرجوع إلى الدراسات العلمية المحكمة التي تناولت التلمود لانتزاع ما يخص المشنة دون باقي التلمود، ثم عرضه على قسطاس النقد العلمي.
6. استعنت ببرامج الذكاء الاصطناعي في ترجمة بعض النقول غير المترجمة للعربي وهي تحديداً نقول قليلة من الكتب التالية:

- مدخل إلى التلمود والمدراش، لهرمان شتراك وشتيمبرغر، ادنبرة، تي اند تي كلارك، عام 1996م.
- الموسوعة اليهودية، مايكل بيرنباوم، إشراف: فريد سكولينيك، دار النشر: ماكميلان، الولايات المتحدة، الطبعة الثانية، عام 2007م، (مواضع محددة منها).
- أساتذة التلمود: حياتهم وآراؤهم، الفرد ج. كولاتش، دار: جوناثان للنشر، 2002م.
- الحكماء: مفاهيمهم ومعتقداتهم، إفرايم أورباخ، مطبعة ماغنس، 1975م.

حيث ترجمت بعض المواضع ذات الصلة من خلال عدد من برامج الذكاء الاصطناعي وعرضت الترجمة على أكثر من برنامج للتأكد من دقتها، ثم استعنت بالدكتور/ محمد الواهبي الخبير في النصوص اليهودية.

الدراسات السابقة:

في حدود ما تمكنت من الاطلاع عليه من الدراسات العربية المحكمة، لم أجد دراسة مستقلة تستوعب جوانب المشنة من حيث تعريفها، وتاريخ تدوينها، وموضوعاتها، وأسفارها في بحث واحد، وإنما يرد الحديث عنها -في الغالب- ضمن الدراسات التي تتناول التلمود، وبقدر من الاختصار. ومن أقرب الدراسات إلى موضوعي هذا:

- التلمود وموقفه من الإلهيات: عرض ونقد، للدكتور أبوبكر محمد ثاني، وهو رساله علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة - حرسها الله - ثم طبعت عام 1433هـ. وهي دراسة علمية أفدت منها في بحثي هذا، وأحلت إليها، وانتقدت بعض ما أراه مجانباً للصواب، ومع جودتها إلا أنها تختلف عن بحثي هذا من ناحية أن الباحث اقتضب الكلام عن المشنة نفسها، وركز على موضوعات: التوحيد، والأسماء، والصفات، والربوبية، والألوهية ونحو ذلك.
 - النبوة والأنبياء في التلمود، للدكتورة حنان بنت حامد أبكر، وأصلها رسالة علمية، غير أنها ركزت على النبوة والأنبياء في التلمود بشكل عام دون أفراد المشنة بالدراسة.
 - الوحي الشفهي عند اليهود، المشنة وعلاقتها بالتوراة، عبد الرحمن بن سعيد هليل الشمري، مجلة الدراسات العقدية، المدينة المنورة، العدد (38)، محرم 1448هـ.
- ولما فرغت من كتابة هذا البحث، اطلعت على هذه الدراسة التي نُشرت بعد أن انتهيت من بحثي، فلما فحصتها وجدت أنها تختلف عن دراستي من جهات:
- 1- فصل في الفرق بين الوحي المكتوب والوحي الشفهي، وكل الكلام فيه عن القرآن والحديث.
 - 2- يلتقي عنوان المطلب الأول من المبحث الثاني عنده مع بحثي عن معنى المشنة وتدوينها، ولم يكتب في ذلك إلا ثلاث ورقات غير محررة، ويختلف عن بحثي في جميع المطالب والمباحث الأخرى، وستتضح الفروق فيما يأتي.
 - 3- لم يفرق بين السرد اللاهوتي والسرد العلمي، وإنما دخل مقراً بالسرد اللاهوتي، وهذا موضع البحث، وهو عندي ضمن أهم التوصيات.
 - 4- لم يذكر مراحل تدوين المشنة: المجمع الأكبر، والكتبة، والأزواج، والتنائيم، والأمورائيم، والسابورائيم، والجاؤون، ودور كل فريق.
 - 5- لم يذكر موضوعات المشنة أصلاً، وأنها تتكلم عن الهجادة والهلاخاه، أي التشريعات وغير التشريعات، ولم يبين حجم كل موضوع فيها.
 - 6- لم يذكر أقسام المشنة الستة (زرأعيم، موعيد، ناشيم، نزيقين، قداشيم، طهروت).

- 7- لم يذكر عدد الأسفار، ولم يسردها كما فعلت، حيث فصلت في دراسة أسفارها.
8- ومن أهم الفروق بين دراستي وهذا البحث أن هذا البحث تاريخي وصفي في غالب جوانبه، بينما بحثي موضوعي تحليلي، مما يعني اختلاف منهجية الدراسة وزاوية المعالجة.

خطة البحث:

المقدمة وتشتمل على: مشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، الدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمشنة، وتاريخها، وفيه:

المطلب الأول: الإشكاليات التاريخية لتدوين المشنة.

المطلب الثاني: التعريف بالمشنة.

المطلب الثالث: تاريخ المشنة.

المبحث الثاني: موارد المشنة وموضوعاتها وأسفارها، وفيه:

المطلب الأول: موارد المشنة، وتدوينها.

المطلب الثاني: موضوعات المشنة.

المطلب الثالث: أسفار المشنة.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بالمشنة، وتاريخها

يتناول هذا المبحث موضوعين:

الأول: التعريف بالمشنة من حيث معناها في اللغة، ومعناها في اصطلاح أهلها، وثم معناها في اصطلاح الباحثين في علم مقارنة الأديان.

والموضوع الثاني: تاريخ تدوينها ومراحل تطورها من حيث كانت دروساً شفهية إلى أن دونت مكتوبة، مع بيان ما تعاقب عليها من شروح وتعليقات حتى وصلت إلى صورتها الراهنة؛ إلا أنه عند محاولة الولوج لهذين المطلبين يعرض لنا إشكال علمي منهجي كبير، ويتضح هذا الإشكال بإثارة سؤال هو: ما هي مصادرنا التي يجب أن نعتمد عليها في التعريف بالبدايات المبكرة للمشنة؟ حتى يتسنى لنا توصيف مراحلها الأولى. فلو وصفناها باعتبار واقعها الراهن، فإننا أمام كتاب مرتب على موضوعات وأسفار، وليس فيه أي تعريف تاريخي بنشأته وبمراحل تدوينه، ولا في أي زمن تم ذلك، ولا بأسانيد، ولا الظروف والملابسات التي صاحبت ذلك.

أما إذا انتقلنا إلى كلام الحاخامات المعظمين لهذا الكتاب، فإن كلامهم يضيء على الكتاب قداسة كبيرة، وأنه من الوحي المنزل، ويضيفون أموراً لا شك في أنها نابعة من التعصب البغيض والأكاذيب التي لا دليل عليها! فلم يبق إلا أن يتم البحث عن كتابات تاريخية وصفت هذا الكتاب من حين ولادته إلى حين اكتماله مكتوباً، وكلما كثرت المؤلفات التي تصف هذا الكتاب، وتباين مؤلفوها؛ كلما زاد العلم به، واتضح التصور عنه؛ إلا أن هذا الطريق المناسب لدراسة أي كتاب من غابر التاريخ ليس بهذه السهولة، إذ يعرض لهذا الطريق إشكال تاريخي علمي مما يوجب علينا إضافة مطلب عن حقيقة المصادر التي اعتمدها الباحثون لتوصيف البدايات الأولى لتدوين المشنة لكشف الإشكال من جهة، وليكون مطلباً يتقدم المطلبين الآخرين حتى يقف القارئ الكريم على صعوبة البحث في تاريخ الكتب القديمة.

المطلب الأول: الإشكاليات التاريخية لتدوين المشنة:

أولاً: إشكاليات المعرفة بالمشنة:

عندما يرجع الباحث إلى الدراسات التي وصفت المشنة يجد أنها تتفق على أمرين:

الأول: تأخر الكتابات التاريخية التي أرخت للمشنة ووصفت نشأتها.

والثاني: قلة المراجع التي رصدت هذا المجال⁽¹⁾.

(1) انظر: التلمود وموقفه من الآلهيات للدكتور أبو بكر ثاني، 299/1.

فأما الأمر الأول وهو تأخر المؤلفات فإن المشنة قد تم جمعها الجمع النهائي حوالي عام 200م⁽¹⁾، أي قبل الهجرة بنحو 422 عام على يد (يهوذا هناسي)⁽²⁾.

بينما أول كتاب يصف تدوينها وتاريخ تدوينها ويضيء بعضاً من الغموض عن نشأتها إنما تم حوالي عام 986م الموافق: 376هـ..

ويفصل بين هذا الكتاب وآخر مرحلة من مراحل تدوين المشنة ما يقارب (786) عاماً، فضلاً عن أن بداية تدوينها تسبق ذلك بمدة أطول؛ مما يدل على أن هذا المؤرخ لم يعاصر اكتمالها في صورتها كتاباً مجموعاً، فضلاً عن أن يكون قد عاصر بدايات تدوينها وما اكتنف تلك المرحلة من ملاحظات. وأما الأمر الثاني: قلة الكتابات عن تاريخها، بحيث لا يوجد إلا كتابان وصفا المشنة، ورسالة مجهولة المؤلف! وسوف يأتي الكلام عنها بإذن الله تعالى.

فمن مجموع هذين الأمرين يتضح أن الثقة فيما يقوله الحاخامات لا ترتقي لمستوى الظن فضلاً عن طلب اليقين.

ثانياً: الكتب التي أرخت للمشنة:

الكتب التي أرخت للمشنة ووصفت تدوينها هي:

أ-كتاب: (ترتيب التنايم والأمورائيم)، وهو كتاب لمؤلف مجهول، حيث أن التنايم تعني (رواة المشنة)، والأمورائيم تعني شراحها (الشُّرَّاح)، ومن شروحهم تكونت الجمارا التي هي التلمود.

ب-رسالة الحاخام: (شريرا الجاؤون)⁽³⁾، وكتابه إنما هو جزء يتضمن الإجابة عن خمسة أسئلة وردت إليه من بعض اليهود الذين أزعجتهم شكوك المخالفين الطاعنين في المشنة، وملخص هذه الأسئلة هو:

1- كيفية كتابة المشنة هل كتبها يهوذا هناسي أم أنها كتبت قبله على مراحل وهو إنما جمع المكتوبات قبله، وإذا كان هو كاتبها فلماذا ترك الأقدمون كتابتها وتدوينها؟

2- لماذا رتب المشنة على هذه الصورة وتم تقسيمها على هذا التقسيم؟

(1) انظر: من دخل إلى التلمود والمدراش، لهرمان شتراك وشتيمبرغر، ص 133.

(2) هو يهوذا هناسي حبر يهودي عاش في فلسطين وهو آخر رجال (التنايم) أي رواة المشنة، وكان رئيس السنهدرين (المجمع الأكبر) يليقونه (رينو هقشوش) أي سيدنا المقدس، وهو الذي جمع المشنة وقسمها إلى ستة أقسام تشريعية، وعمله يشبه عمل الأئمة من أهل الحديث حين تحول الحديث على يديهم من النقل الشفهي إلى التدوين المكتوب، وقد توفي عام (220 م)، انظر لترجمته: التلمود: أصله و تسلسله و آدابه، ص 86.

(3) هو: شريرا بن حنانيا رئيس أكاديمية تلمودية ببغداد في القرن الرابع الهجري عاش ما بين عام 294هـ-396هـ، وكان من أشد المدافعين عن التلمود ضد نقاده، انظر: الموسوعة اليهودية، مادة: شريره، 284/11.

3- لماذا اطلع يهوذا هناسي على إضافات وفقرات ومع هذا لم يضعها ضمن المشنة مع أنه أشار إليها أثناء المشنة؟

4- ما الكيفية التي تمت بها كتابة الجمارا (شرح المشنة)؟

5- ما طبقات الحاخامات الذين تعاقبوا على تدوين المشنة وشرحها؟

وقد قسم كتابه إلى قسمين: القسم الأول: أجاب فيه عن الأسئلة الأربعة الأولى، والقسم الثاني: أجاب فيه عن السؤال الخامس المتعلق بطبقات علماء التدوين وسائر الشراح، وقد خُص في هذا الكتاب إلى شرح الرأي التقليدي الذي يسير عليه اليهود وجوهره أن المشنة إنما هي شروح للتناخ (ما يسمى عند النصارى العهد القديم)⁽¹⁾.

ج- سفر هاقبة⁽²⁾ لإبراهيم بن داود القرطبي⁽³⁾، وهو ترديد لما كتبه شريرا مع عدم ترتيبه من ناحية، وتركيزه على السرد الذي يعوزه الدليل من جانب آخر، ويتضمن ردًا على فرقة القرائين من اليهود في قدحهم للروايات التلمودية وتكذيبهم لها.

إن الزمن الطويل بين تدوين المشنة والمؤلفات التي تناولت تاريخ تدوينها، وقلة الكتابات التي تؤرخ لذلك، وكون معظمها صادرًا عن متعصبين للمشنة وشروحها، كلها أمور تقضي إلى عدد من الاستنتاجات واللازم، من أهمها:

- عدم الثقة فيما تقرره المشنة من عقائد وتنسبها لأنبياء الله تعالى إذ لا يوجد أي سند ضعيف فضلا عن سند صحيح لكي نطمئن لثبوت هذه الأقوال إلى أنبياء الله الكرام.
- إنها ليست من الوحي الكريم، وإنما هي أقوال اليهود أنفسهم التي كتبوها ثم نسبوها لله، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ...﴾ [آل عمران: 78].

(1) انظر: تاريخ الأدب اليهودي، واكسمان 423/1-425، والبروتستانتية و أثرها على العالم الإسلامي، د مريم بنت بنيان الحربي، ص 202-220.

(2) القبالة (الكابالاة) في العنوان لا تعني مصطلح القبالة الذي يشير للتصوف الباطني (تيار يهودي معروف) وإنما استخدمه المؤلف بمعناه العبري الكلاسيكي الذي يعني (التلقي) أو (القبول)، ويقصد به بيان نقل المشنة وطريقة تلقيها بالإسناد المتصل إلى موسى -عليه السلام.

(3) هو إبراهيم بن داود القرطبي (توفي: 576هـ) مؤرخ وفيلسوف يهودي أندلسي، وُلد في قرطبة ثم استقر في طليطلة حيث تُوفي. اشتهر بكتابه سفر القبالة الذي ألّفه لإثبات اتصال سند المشنة والتقليد الرباني والرد على منكره، ويخط الناس بينه وبين إبراهيم بن داود البوسكري (توفي: 594هـ) بسبب أن البوسكري على منهج القبالة الصوفية إلى جانب أنه معاصر له، انظر: ترجمة القرطبي في مقدمة تحقيق كتابه سفر هقباله، والموسوعة اليهودية، مايكل بيرنباوم، ص 660-663.

المطلب الثاني: التعريف بالمشناة:

أولاً: المشناة لغة:

اشتقت كلمة المشناة من فعل (كرر)⁽¹⁾ أي: أعاد وعند تعريبها بناء على صوت الكلمة ومعناها يلاحظ أن هناك من يسميها (المشناة)، وهناك من يسميها (المشنا)، وهناك من يسميها (المشاة)، والمشاة هي اللفظ الذي ورد في تراث المسلمين القديم⁽²⁾.

وعند النظر لمعناها اللغوي، نجد أن هذه التسمية لها اعتباران: باعتبار معناها في الجذر العبري، وباعتبار لازم معناها.

1- باعتبار معناها فهي تعني (التكرار) لكن تكرار ماذا؟ فهناك من قال أن وصف التكرار إنما اكتسبته من الطريقة التي يتم تعلمها بها، حيث يكررها الحاخامات وتلاميذهم حتى يسهل حفظها، إذ تتفق المصادر على أن هذه هي الطريقة التي يسير عليها تعليمها في التربية التلمودية، وهناك من قال أن وصف التكرار إنما جاء باعتبار أنها تحتل المرتبة الثانية بعد التوراة، فكما أن الحديث النبوي الشريف يحتل المرتبة الثانية بعد القرآن، فإن المشناة تحتل المرتبة الثانية بعد التوراة، وهذا ما أجاب به أحد حاخاماتهم عن سؤال: لماذا سميت بالمشناة؟ فقال: «لأنها هي الثانية بالنسبة للتوراة»⁽³⁾.

2- وأما باعتبار لازم معناها، فإن التكرار لا يكون إلا لما يُراد تعلمه شفهيًا، حيث أن من كرر ترديد نص فإنما يريد حفظه ودراسته، ومن هنا أخذت معنى (التعاليم المكررة)، أو (التعاليم المنقولة شفويًا)؛ إذ أن التكرار يستلزم الحفظ. وقد ذهب بعض الباحثين⁽⁴⁾ إلى ربط معنى التكرار في حال المشناة بما جاء في وصف القرآن الكريم من أنه آيات مثاني، وأن الفاتحة مثاني في مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ﴾ [الزمر: 23] حيث أن القرآن يكرر موضوعاته وفي هذا الربط نظر لما يلي:

(1) انظر: مدخل إلى التلمود، شتاينسالتر، ص 19. وكل المراجع تقس المشناة بالتكرار وهذا بخلاف ما قرره ظفر الإسلام خان عندما فسرها ب (المعرفة)، انظر: التلمود تاريخه وتعاليمه، لظفر الإسلام خان، ص 13.

(2) جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: (من اشراط الساعة... وأن يقرأ بالمشاة في القوم ليس فيهم من يغيرها) الحديث، واختلف هل هو مرفوع أم موقوف، انظر: السلسلة الصحيحة للالباني، برقم (2821)

(3) مقدمة إلى التلمود و المدراس، لهرمان شتراك و شتيمبرغر، أذنبرة، تي اند تي كلارك، ص(109)

(4) انظر: التلمود وموقفه من الإلهيات، أبو بكر ثاني، 276/1.

أ - إذ أن المشنة غير التوراة، بينما المثاني في القرآن لا تشير لغير القرآن نفسه وأن آياته وموضوعاته مثاني، إذ يكرر القرآن كثير من الأخبار، والقصص والأحكام والأدلة⁽¹⁾، ويعيدها لمقاصد تشريعية وتربوية مختلفة.

ب - كما أن طبيعة المشنة وواقعها لا يحقق هذا الوصف، إذ هي لا تكرر التوراة، ولا تعيد ما فيها بل يصل الأمر في كثير من الأحيان إلى أنها تخالف التوراة وتحرفها وتغير معانيها، وهذا بخلاف القرآن الكريم فإنه لا يخالف بعضه بعضاً، وبخلاف السنة النبوية الشريفة مع القرآن الكريم، فإن السنة النبوية الشريفة لا تخالف القرآن الكريم، بل تؤكد ما فيه وتوضح معانيه⁽²⁾.

ثانياً: المشنة اصطلاحاً:

درج كثير من الباحثين تعريف المشنة باعتبارها شروح التوراة، أو شرح التوراة⁽³⁾، وفي هذا التعريف تفصيل:

فإذا نظرنا إليه باعتبار ما يدعيه الحاخامات ويزعمونه فهو تعريف موافق لدعواهم، حيث يدعون أنها شروح للتوراة، وإذا نظرنا إليه باعتبار حقيقتها وما هو مدون فيها فليس كذلك، إذ أنها تخالف التوراة أكثر مما تشرحها، فهي إما أن تتأول التوراة، أو أنها تسهب في أمور لم تتكلم عنها التوراة أصلاً، والنزr اليسير من موضوعاتها يشرح مواضع من أسفار موسى الخمسة مع تركيز على سفر الشريعة (التثنية). غير أنه يمكن تعريف المشنة اصطلاحاً باعتبار⁽⁴⁾: باعتبار موضوعاتها، وباعتبار تاريخها، وباعتبارها كتاباً مجموعاً في شكله الراهن.

1 - باعتبار موضوعاتها: فإن المشنة هي مجموع الهلاخاة والهجادة، حيث أن الهلاخاة تعني القوانين والتشريعات، والهجادة تعني الروايات والقصص والمواظ.

وذلك أن: هلاخاة آتية من الجذر العبري الذي يعني (سار أو مشى)، مما يستلزم أنها تعني الطريقة أو التشريع أو المنهج، ولهذا فهي تشريعات يسير عليها اليهودي التلمودي، ويؤكد أنه ستة أقسام جلها تشريعات فقهية هي:

أ - زراعيم: البذور، وأحكام الزراعة والعشور والبركات.

ب - موعيد: الأعياد، وتتضمن أحكام السبت وأحكام الأعياد.

(1) انظر: تفسير ابن جرير، عند تفسير آية الزمر رقم: 23.

(2) انظر: مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن، يحيى بن عبد الله البكري.

(3) انظر: الأدب اليهودي في المرحلة التلمودية، مصطفى عبد المعبود، ص 12-13..

(4) انظر: لم التزم بمنهج أرسطو في التعريفات حين يحصر المعرف بتعريف واحد، وإنما سرت على طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يقرر أنه يمكن أن يحد الشي الواحد بعدد من الحدود والتعريفات بناء على خواصه، انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص 90-95.

ج - ناشيم: النساء، وتتضمن قوانين الزواج والعلاقة والعهود.
د - نزيقين: الأضرار، وتتضمن قوانين الجنايات والمحاكم والعقوبات.
هـ - قداشيم: الأقداس، وتتضمن الأحكام المتعلقة بالهيكل والمعبد والقربانين.
و - طهاروت: الطهارات، وتتضمن قواعد الطهارة والنجاسة ونحوها.
وأما الهجادة فهي التي تحتل المقدار القليل من المشنة، وهي الروايات المتعلقة بالقصاص والمواظ والتصورات وما يتبعها من الحكم، وهذه قليلة في المشنة كثيرة في الجمارا.
2- باعتبار تاريخها فهي: الأحكام والروايات التي فسر بها الحاخامات الدين اليهودي وعلموها لطلابهم شفهيًا من المجمع الأكبر في القرن الخامس قبل الميلاد حوالي عام 444 ق.م⁽¹⁾، إلى أن دونها هناسي عام 200م.

وفي هذا التعريف يتضح أنها من إنتاج الحاخامات، وأنها أقوال تفسيرية في مجال التشريعات والروايات، وأنها لم تتكون في فترة زمنية واحدة، وإنما تعاقب عليها أجيال كثيرة، بحيث أضاف اللاحق على ما قرره السابق إلى أن جاء المدون الأكبر (هناسي) وقام بتدوينها في كتاب واحد.

وجدير بالذكر أن اليهود لا يسلمون بهذا التعريف الذي ينطلق من وصف نموها تاريخيًا؛ إذ يزعمون أنها وحي من الله وليست من كلام الحاخامات.

3- باعتبار واقعها الراهن، وهي: الكتاب الذي جمعه هناسي عام 200م، وانتشرت نسخه بين اليهود ثم جاء له شرحان: شرح يهود بابل وهو التلمود البابلي، وشرحه يهود فلسطين وهو التلمود الأرشليمي أو الفلسطيني.

وهذا التعريف يدخل إلى توصيف المشنة كما هي مكتوبة أمامنا الآن متجاوزا المشكلات التاريخية: هل لها أسانيد؟ وهل جمع هناسي جميع الشروح التي قررها الحاخامات، أم أهمل بعضها؟
4- باعتبار علاقتها بالتوراة والتلمود :

وأما تعريفها باعتبار علاقتها بالتوراة، ثم علاقتها بالتلمود، فإن المشنة تشرح جزء من التوراة وتتفرد بذكر تشريعات وأحكام كثيرة أسسها الحاخامات عبر الزمن.

أما بالنظر لعلاقتها بالتلمود فلا بد قبل بيان العلاقة أن نعلم أن التلمود على الحقيقة⁽²⁾، إنما هو الجماراه (شرح المشنة)، حيث (أن لفظ الجماراه، ولفظ التلمود مترادفان؛ فإن المعنى الاصطلاحي

(1) انظر: ما بين موسى وعزرا: كيف نشأت اليهودية، عبد المجيد هو، ص 195.

(2) يطلق التلمود بمعنيين: عام وخاص، فالعام هو مجموع (المشنة والجمارا) وفي هذا الإطلاق توسع يفتر للدقة مع شهرته بين الدارسين، كما يطلق بالمعنى الخاص ويقصد به شرح المشنة وفي هذه الحال هو (الجمارا) وينقسم إلى التلمود البابلي والتلمود الفلسطيني.

الدقيق للتلמוד - لدى المتخصصين - هو جميع التعاليم التقليدية المستنبطة من تفاسير المشنة، لذلك عرف شريرا جاؤون التلمود بأنه: «حكم المعلمين القدامى الذين فسروا فيها أسس المشنة»⁽¹⁾.

ويؤكد هذا التحديد الدقيق لمداول التلمود أن التلمود نوعين: التلمود البابلي، والتلمود الفلسطيني، ولكن لا يوجد مشنة بابلية ومشنة فلسطينية؛ بسبب أن متن المشنة واحد في التلمودين، وما وجد من اختلاف في المشنة بينهما فهي فروق طفيفة ترجع للسقط الناتج عن الظروف التاريخية كالاضطهادات ونحوها.

وما يقرره أهل الاختصاص من وصف الجمارا بأنها تفسير للمشنة، إنما هو على وجه التجوز والتوسع، أما باعتبار النظر لعلاقة الشروح فيما بينها، فيتضح أن حجم المشنة صغير نسبياً إذا قورن بالجماراه (بالذات التلمود البابلي)، وأما باعتبار الموضوعات، فإن جمهور المشنة إنما هو القوانين والتشريعات والنزير اليسير من الروايات والقصص والمواعظ، بينما تجد أن الجمارا تتوسع في الأمرين جميعاً حيث تفصل في التشريعات والقوانين وتفصل في القصص والروايات والعقائد والسحر، وأمر لا شك أنها مما أدخله الحاخامات عند تعليقاتهم، مما يعني أنها ليست تفسير وشرح بالمعنى المعهود، وإنما تأخذ صفة الإضافة، ويؤكد أنه كلمة جمارا إنما تعني في الجذر العبري التتمة والتكملة⁽²⁾ وليس الشرح والتفسير.

المطلب الثالث: تاريخ المشنة ومراحلها:

يتأسس هذا المطلب على المطلب الأول الذي تقرر فيه المشكل التاريخي وهو فقر الكتابات التاريخية الوصفية التي وصفت تدوين المشنة وقتلتها لاسيما من بداية نشأتها إلى تدوينها على يد (يهودا هناسي)، ومع هذا فإن البحث العلمي يقتضي وصفها بحسب المتاح والممكن، وسيتم هذا من جهتين⁽³⁾:
الجهة الأولى: حكاية اليهود أنفسهم وكيف يصفون تدوينها.

والجهة الثانية: بحسب منهج النقد التاريخي وهو المنهج المناسب للتحقق من تدوين النصوص الدينية القديمة وموثوقيتها.

(1) التلمود وموقفه من الإلهيات، أبو بكر ثاني، 517/1.

(2) انظر: الموسوعة العربية، إصدار: هيئة الموسوعة العربية، دمشق، مادة: التلمود.

(3) ينتشر في النصوص المبكرة للديانات القديمة ظاهرة علمية: هي التوصيف اللاهوتي من أصحابها والتوصيف العلمي الذي يقرره منهج النقد التاريخي، بحيث يكون عندنا توصيفان، وبسبب هذه الملاحظة العلمية جعلتها توصية في خاتمة البحث لعل الباحثين يكتبون فيها إذ البحث العلمي عملية تراكمية.

أولاً: تاريخ المشنة بحسب رواية الحاخامات:

يعتقد اليهود التلموديون أن الله - سبحانه وتعالى - لما تكلم مع موسى - عليه السلام - في طور سيناء أعطاه التوراة مكتوبة، وأعطاه في الوقت نفسه توراة شفوية (غير مكتوبة)، وهي: (الروايات الشفوية) حيث أخذ موسى - عليه السلام - التوراة في سيناء وسلمها ليوشع - عليه السلام - ثم أن يوشع - عليه السلام - سلمها إلى الشيوخ (الكبار)⁽¹⁾، وهم السبعون الذين اختارهم موسى - عليه السلام - للقاء ربه، وهم سلموها للأنبياء، وهم الأنبياء الذين جاؤوا بعد موسى ويوشع - عليهما السلام -، ثم إن الأنبياء سلموها لرجال المجمع الأكبر، وهو المجمع المكون من 120 شخصاً من الفقهاء والقضاة العائدون من السبي البابلي، ثم يسوقون وصف مراحلها بعد ذلك. وجاء في المشنة (موضوع الدراسة) ما يعتمدون عليه في هذا الزعم، حيث جاء في سفر الآباء «لقد استلم موسى الشريعة من سينايا فأشرحها»⁽²⁾ يوشع ثم من يوشع إلى الكبار، ومن الكبار إلى الأنبياء، ثم ألزمها الأنبياء إلى رجال الكنيس»⁽³⁾. وأما الكيفية التي تم بها نقل التوراة والمشنة فقد وصفها التلموديون كما يلي:

أن موسى - عليه السلام - تعلم من فم القدير، ثم دخل هارون - عليه السلام - وتعلم⁽⁴⁾ من موسى - عليه السلام -، ثم جلس هارون - عليه السلام - عن يمين موسى - عليه السلام - وجاء أبناء هارون - عليه السلام - فعلمهم موسى - عليه السلام -، ثم جاء الشيوخ (الكبار) فتعلموا من موسى - عليه السلام -، ثم قاموا فجاء جميع الناس فعلمهم موسى - عليه السلام -، فصار أن هارون - عليه السلام - سمع الدرس أربع مرات، وأبناءؤه ثلاث مرات، والشيوخ مرتان، والناس مرة واحدة.

ثم قام موسى - عليه السلام - وانصرف وجعل هارون - عليه السلام - يشرح بالطريقة نفسها فسمعها أبناءؤه أربع مرات، والشيوخ ثلاث مرات، والناس مرتان، ثم غادر هارون - عليه السلام - وأخذ أبناءه في الشرح بالطريقة نفسها وهكذا⁽⁵⁾.

فتحصل أن الجميع سمع الدرس أربع مرات، ومن هنا أوجبوا سماع درس المشنة أربع مرات، وبقيت تقليداً في التشريعات اليهودية.

(1) هناك من يترجمها الشيوخ، انظر: التلمود وموقفه من الإلهيات، أبو بكر ثاني 281/1. وهناك من يترجمها (الكبار) كما في ترجمة التلمود الحالية، انظر: التلمود 333/31، ترجمة: مركز دراسات الشرق الأوسط.

(2) قولهم: «أشرحها»: يدل أنهم لا يقصدون التوراة المكتوبة وإنما يدخلون الروايات الشفهية التي هي شرح لها مما يعني أننا أمام تأويل صريح بل تحريف يقصد إلى تثبيت أن المشنة مأخوذة من موسى - عليه السلام -!

(3) التلمود البابلي 333/13.

(4) يلاحظ التناقض هنا ففي هذا الموضوع يذكر أن الذي تعلمها من موسى هو هارون وفي النص السابق يوشع! وسوف يأتي بيان ذلك في النقد التاريخي في الفقرة التالية فقرة: (ثانياً) بمشيئة الله.

(5) انظر: التلمود البابلي 163/4.

وهذه الرواية تؤكد أمرين:

الأول: النقل الشفوي المسموع، وهذا مستند وصفها بالتوراة الشفوية أو الشريعة الشفوية.

والأمر الثاني: التكرار؛ إذ أن درسها يتكرر، وهذا مستند اسم (المشنة)، وأن معناها مأخوذ من الجذر (كرر) أو من (الإعادة)، وهي إعادة تربوية تدريسية مما يعني تأكيد ما سبق في معناها، وأنها تعني الدروس أو التعاليم الشفهية المكررة، ثم بقيت المشنة تُدرس للأجيال التالية بالطريقة نفسها إلى أن شرع الحاخامات في تدوينها كتابة.

وهنا لابد من الإشارة إلى فكرة عقدية عندهم من شأنها إيضاح السردية التي زعموها لنشأة المشنة، وهي فكرة أساسية لتصور هذا الكتاب، وفهم ظروف نقله وتدوينه، وهي أن التوراة نص مكتوب، بينما المشنة تعليم شفهي، وكونه شفهيًا أمرًا مقصودًا دينيًا، حيث جاء التحريم الصريح لكتابتها، وإنما ينقل شفهيًا، ويُكرر لأجل الحفظ، حيث جاء في التلمود: «الذين يكتبون الهلاخاة فكأنما أحرقوا التوراة، ولا يُثاب من تعلم منهم»⁽¹⁾.

هذه السردية إنما توضح تصور تدوين المشنة بحسب رأي اليهود التلموديين وما يزعمونه، أما إذا فحصنا هذا العرض بحسب النقد التاريخي فإن الأمر يختلف تمامًا.

ثانيًا: نشأة المشنة بحسب النقد التاريخي:

ليس عندنا المادة الكافية للتحقق مما تم على وجه الدقة؛ إذ ليس أمام البحث العلمي إلا روايات التلموديين من جهة، وكتابات تاريخية متأخرة جدًا في وصف تدوين المشنة، مما يعني أن النقد التاريخي لا يستطيع الجزم في هذا الموضوع ثم إن هذه المادة العلمية القليلة يعرض لها إشكاليات تجعل من السردية التلمودية قولًا ضعيفًا جدًا؛ بل هو أشبه بالروايات الأدبية التي ينسجها الأدباء دون أن يكون لها واقع، وهذه الإشكاليات من جانبين: جانب السند، وجانب المتن.

الجانب الأول: السند:

1- أن التوراة نفسها مقطوعة السند، حيث يُقر اليهود بأنها نسيت ومزقت، جاء في التلمود قولهم: «لو أن الألواح لم تمزق لما نسيت التوراة أبدًا في إسرائيل»⁽²⁾، فإذا نسيت التوراة المكتوبة وضاعت وانقطع سندها عن موسى -عليه السلام-، فمن باب أولى الشرح الذي قام عليها، مما يستلزم أن روايات التكرار المزعومة لا حقيقة لها.

2- عدم توفر المادة الكافية لسلسلة رجال الأسانيد التي ذكروها، وإنما هي أسماء لا يمكن معرفة وفياتهم وأحوالهم واتصالهم ودرجتهم من التحمل والأداء، فليس حالهم كحال رجال السنة النبوية

(1) التلمود، سفر تيم، 14 ب .

(2) التلمود سفر عرويين 162/4.

الشريفة في الإسلام، حيث أن أسماء الرجال في السنة النبوية الشريفة مدونة مع أسماء شيوخهم وتلاميذهم وأحوالهم من الجرح والتعديل والاتصال والانقطاع والمتابعات والشواهد، وهذا الثراء الكبير في السنة النبوية الشريفة لا يوجد عُشره في حال أسانيد المشنة؛ بل لا مقارنة بينهما، وحينها فإن النقد التاريخي لا يستطيع تثبيت هذه الدعوى.

3- أنهم اختلفوا في أهم رجال الإسناد، فإن شمعون الصديق (العادل) الذي نقل عن رجال المجمع الأكبر مختلف في تعيينه⁽¹⁾، فإذا كان الشخص الذي تحمل عن رجال المجمع مجهولاً، فما بالك ممن دونه ممن سُردت أسماءهم دون تحديد علمي صحيح، ويؤكد هذا أنهم صرحوا في مواضع أنه لا يلزم اللقاء المباشر بين طبقات الإسناد مما يعني تحقق الانقطاع الذي هو أحد أهم عيوب الأسانيد⁽²⁾، وبسبب هذه العيوب العلمية المتعلقة بأسانيد المشنة والتلمود لجأ بعض منكريهم للدغمائية (الوثوقية) المنافية تماماً للبحث العلمي. حيث أمر أن نسلم بحجة الأسانيد وموثوقيتها دون فحص أو اختبار. قال موسى بن ميمون : «إن من واجبات كل إسرائيلي مؤمن أن يحترم كل فرد من أفراد الأئمة المستلمين السابقين لوصول الشريعة لعهدته، وأن لا يكثر البحث في شخصية كل واحد؛ لأن كلاً منهم كان الأعظم والأعلم والأنسب»⁽³⁾.

الجانب الثاني: المتن:

وباعتبار فحص المتن يتضح ضعف السردية التلمودية لتدوين المشنة من عدة جهات:

1- زعموا أن المشنة إنما هي شرح وتفسير للتوراة، وأن موسى -عليه السلام- شرحها لهارون -عليه السلام- وفق ما سبق بيانه، والواقع أن المشنة بعيدة⁽⁴⁾ من حيث متنها عن التوراة؛ إذ لا تشرح إلا النزر اليسير من التوراة، بينما تتفرد بتشريعات كثيرة ليست في التناخ، ثم هي شروح منسوبة للحاخامات ومدونة بأسمائهم، ولا يمكن أن يسرد موسى -عليه السلام- المشنة كما هي، فيقول مثلاً: قال الحاخام فلان، وقال القاضي فلان، وفعل الملك فلان كيت وكيت! إن واقع المشنة وما فيها من أقوال وخلاف فقهي وتنازع تشريعي يحيل نسبتها لموسى -عليه السلام- تماماً، مما يعني أنها من بدع الحاخامات نسبوها للوحي كذباً.

(1) انظر: التلمود وموقفه من الإلهيات 286/1.

(2) انظر: النبوة والأنبياء في التلمود، حنان بنت حامد أكبر ص 102.

(4) التلمود أصله وتسلسله وآدابه، ترجمة: شمعون مويال، ص 75.

(5) انظر: التلمود وموقفه من الإلهيات، أبو بكرثاني، 308/1.

2- وجود تناقضات صارخة من جهتين: حيث توجد تناقضات بين التوراة والمشنة، والجهة الثانية تناقضات بين حقائق المشنة نفسها من موضع إلى موضع، فكيف يزعم أنها شرح للتوراة؛ بل كيف يزعم أن موسى -عليه السلام- تسلمها مع التوراة من أول يوم أخذ فيه التوراة؟⁽¹⁾

3- إن الذي يفحص المشنة ويقارنها بالتوراة في المواضع التي جاءت شارحة لها؛ يجد أمراً ظاهراً لا تخطئه العين، وهو أن وصف (الشرح) وصف مضلل وغير دقيق، إذ إن الموجود إنما هو تأويل لا يحتمله النص في كثير من الأحيان، وقد بلغت بهم الجرأة والإصرار على التحريف إلى أن يأمرُوا باتباع التلمود أكثر من التوراة نفسها، يقول أحد حاخاماتهم: «التفت يا بني إلى أقوال الحاخامات أكثر من التفاتك إلى شريعة موسى»⁽¹⁾.

4- اشتغال متن المشنة على شناعات عقدية في وصف الله سبحانه ووصف أنبيائه لا يمكن أن تنسب لموسى وهارون -عليهما السلام-؛ فضلاً عن نسبتها لله سبحانه وتعالى، وبناء على هذا النقد فلا يمكن أن يكون المشنة من الوحي المظهر أبداً، وإنما هو أقوال الحاخامات وآرائهم من التلموديين خاصة دون سائر اليهود، ثم إن في نسبته للحاخامات ومعرفة تفاصيل ذلك شك وريب، فمن باب أولى الشك في نسبتها لله سبحانه وتعالى.

5- تناقض الروايات حيث جاء في موضع⁽²⁾ من المشنة أن موسى أشرح المشنة ليوشع، وفي التلمود⁽³⁾ أنه علمها لهارون -عليهم السلام جميعاً-، وقد تفتن اليهود لهذا فجمعوا بين الموضعين أن تعليمه لهارون باعتبار طريقة التدريس لبيان ترتيب التعليم، بينما في حال يوشع فليبين انتقال السلطة والرواية؛ لأن يوشع هو الذي خلف موسى بسبب أن هارون مات قبل موسى عليهم السلام.

ويترجح أن هذا الجمع لا يمنع التناقض بسبب أن الرواية إنما جاءت في سياق بيان التعليم الشفهي، وفي التراتيب الربانية، ولم تكن رواية أخرى حتى يقال أن هذا حدث مرتين.

ومما يحسن التعليق به على الأمرين جميعاً (السند والمتن) أن دعوى صحة المشنة وأنه من الوحي كالتوراة، إنما هي عقيدة الفريسيين وسائر التلموديين، وليست عقيدة اليهود جميعاً؛ بل إن كثيراً من الطوائف كالمماريين والقرائيين لا يعترفون بالتلمود أصلاً، ويؤكد ذلك أن أكبر الطعون التي وجهت للتلمود بما فيه المشنة، إنما جاءت من القرائيين بل أن اسمهم القرائيين إنما جاء لاكتفائهم بقراءة المکتوب (التوراة) وترك الشفهي⁽⁴⁾.

(1) التلمود البابلي 21/1 مقدمة الفريق العلمي.

(2) المشنة، رسالة أبوت، 1:1.

(3) التلمود البابلي، عيروفين 54: ب.

(4) انظر: فرقة القرائيين اليهود، جعفر هادي حسن، ص 43، 113.

وقد خلص النقد التاريخي إلى هذه النتيجة في وقت مبكر، حيث قرر علماء النقد التاريخي أن «دعوى وجود روايات شفوية أو نقول يزعم أنها صحيحة -طوال قرون عديدة- عن طريق نقل شفهي ليس إلا قضية افتراضية لا يمكن إثباتها»، وإنما هي من أقوال الحاخامات وحتى الحاخامات المتقدمين الذين نسبت لهم هذه النصوص، فلا يمكن القطع بصحة نسبتها إليهم؛ إذ «لا بد أن يحسب الإنسان أن الروايات التي ظهرت في النصوص المتأخرة لا بد أن تكون هي نفسها متأخرة، وإن نسبت إلى شيوخ متقدمين»⁽¹⁾.

(1) مدخل إلى التلمود و المدراس ص 42.

المبحث الثاني: موارد المشنة وموضوعاتها وأسفارها

أن كتاباً كالمشنة، بما يحمله من مكانة في الديانة اليهودية، لا بد عند دراسته من معرفة موارد التي استمد منها، أولاً، ثم معرفة موضوعاته التي يتناولها ويشرحها، ثانياً، ثم الوقوف على أقسامه وأسفاره، ثالثاً.

المطلب الأول: موارد المشنة ومراحلها:

أولاً: موارد المشنة:

تستمد المشنة مضامينها من عدد من الموارد وتستقي تصوراتها وتشريعاتها من عدد من المصادر، وهذه الموارد ليست على درجة واحدة من التأثير، كما أن منها موارد ظاهرة الأثر بسبب وجود آثارها في تضاعيف المشنة، ومنها موارد يدعي اليهود أنها أساس المشنة ومعتمدها وسوف تذكر هذه الموارد جميعاً ويبين حجم تأثير كل واحدة منها في موضعها.

1- التوراة: حيث يدعي اليهود أن المشنة إنما هي تفسير للتوراة، ومع أن هذا لا يثبت علمياً، فإن التوراة التي يزعم أن المشنة شرح لها ليست هي توراة موسى -عليه السلام- الأصلية، وذلك أنهم يزعمون أن التوراة نزلت على موسى -عليه السلام- عند وصوله إلى طور سيناء عام ١٢٦٠ ق.م⁽¹⁾، ثم أنها ضاعت ونسيت إلى أن وجدت أيام الملك يوشيا أحد ملوك مملكة يهوذا الجنوبية عام ٦٢٢ ق.م، مما يعني أنها بقيت في الضياع لنحو ستة قرون حتى وجدها (حلقياً) رئيس الكهنة أثناء ترميم الهيكل⁽²⁾، ويُحكى أن الذي وجدوه إنما هو سفر التثنية وليس كامل التوراة، ولما عصف الاضطهاد الأكبر باليهود في عهد نبوخذنصر فيما يعرف بالسبي البابلي أو التهجير البابلي عام ٥٨٦ ق.م ضاعت أيضاً حتى استعادها عزرا الكاتب، وقرأها على الشعب اليهودي⁽³⁾ عام ٤٤٤ ق.م أي بعد السبي البابلي بأكثر من ١٧٠ سنة. إن توالي الانقطاعات الطويلة يقضي أن ما شرحته المشنة إنما هو توراة عزرا الكاتب، لا توراة نبي الله موسى

-عليه السلام- مما يعني أن أول موارد المشنة إنما هو التوراة المحرفة⁽⁴⁾.

(١) انظر: سفر الخروج الإصحاح 19-20.

(٢) انظر: سفر الملوك الثاني -الإصحاح ٢٢، وسفر أخبار الأيام الثاني الإصحاح ٣٤.

(٣) انظر: سفر الملوك الإصحاح ٢٥، عن السبي البابلي، وسفر عزرا الإصحاح ٧، وسفر نحميا الإصحاح ٨، ففي ذلك بيان لدور عزرا الكاتب في جمعها وقرائها.

(٤) انظر: الفصل لابن حزم 98/1-210. وإظهار الحق لرحمت الله الهندي 109/1-150.

2- التناخ ، والتناخ هو ما يسميه النصارى (العهد القديم مع شيء من التجوز)⁽¹⁾ ، وهو يشمل (التوراة والأنبياء والكتابات) ، وقد سبق الكلام عن التوراة في المورد الأول ، وبقي الأقسام الأخرى من التناخ ، ويقال فيها ما يُقال في توراة عزرا من حيث الثبوت ، ومن حيث انبناء المشنة عليها ، بل إن كثيراً من مضامين المشنة ليست في التناخ وبعضها مخالف له ، وإنما جُعِلت مصدراً للمشنة باعتبار المقدار القليل الذي تشرحه المشنة وتشير إليه علماً إننا لو أردنا أن نضع نسبة تقريبية لما تشرحه المشنة من التناخ (الأنبياء والكتابات) بالمقارنة بما تشرحه من التوراة (أسفار موسى) لكانت نسبة قليلة .

3- أعراف الشرق القديم وعاداته وتقاليده:

فمن موارد المشنة وأحكامها الفقهية ما هو مأخوذ من أعراف الشرق القديم⁽²⁾ ، حيث أن من طبيعة أي دين أن يتأثر بالبيئة التي يزدهر فيها و يتفاعل معها ، ومتى ما تقادم عليه العهد و انطمست منه آثار الأنبياء دب إليه الوهن وزحفت عليه العادات والتقاليد و الأعراف حتى تتغلغل فيه وتتسرب إلى نسيجه ، وهذا ما حدث لنصوص المشنة حيث تأثر كاتبوها بتلك العادات ، ويؤكد هذا التشابه الكبير بين تلك الأعراف ، وما تم تدوينه في المشنة⁽³⁾.

4- آراء الحاخامات وأقوال علماء اليهود:

وهذا المصدر هو معظم المشنة؛ حيث أنها منسوبة صراحة إليهم في طول الكتاب وعرضه ، وهي استباطاتهم وآراءهم في التشريعات والأحكام؛ بل ربما يقال - بنوع من التجوز - أنه مصدر المشنة الرئيس.

ويتحصل من هذا المطلب نتيجة علمية تؤكد ما سبق في نهاية المبحث السابق ، حيث خلص المطلب السابق إلى أن المشنة ليست من الوحي في شيء ، وفي هذا المطلب يتأكد أنها مبنية على موارد بعيدة عن الوحي ، إما من مصادر محرفة لا تثبت عن موسى -عليه السلام- ، وإما من آراء الحاخامات وزعماء الدين اليهودي (التلموديين خاصة).

(1) التناخ عبارة عن: 24 سفر بحسب التقسيم اليهودي وهي تقابل العهد القديم عند البروتستانت إلا أن عدد أسفارها عند البروتستانت 39 سفراً، بينما تختلف أسفار العهد القديم عند الكاثوليك والأرثوذكس في النص وفي التقسيم بزيادة أسفار ونصوص، والحاصل أن التناخ هو العهد القديم عند البروتستانت مع اختلاف التقسيم.

(2) انظر: دراسات في الأديان الوثنية القديمة، د. أحمد علي عجيبة، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى: 2004م، ص 188

(3) انظر: من بلاد الرافدين إلى المشنة، جوناثان س. ميلغرام، 2016م.

ثانياً: مراحل تدوين المشنة بحسب المعطيات التاريخية:

يقف الباحث على قولين يصعب الترجيح بينهما في بدايات كتابة المشنة وتدوينها وهما:

القول الأول: أن كل عالم من أحبار اليهود كتب الشريعة الشفوية بنفسه حتى انتهى الأمر إلى هناسي الذي جمع هذه الكتابات ورتبها في شكلها المعروف.

القول الثاني: أنه لم تتم كتابة المشنة في الأعصار القديمة حتى في عهد يهوذا هناسي، وإنما اقتصر دوره على جمعها في ذهنه وتلقينها لطلابه، وإنما تم تدوينها في بداية القرن السادس الميلادي على يد العلماء المعروفين بالسبورائيم (المعلقون على الشروح، أو محررو التلمود).

وقد خلص الدكتور أبو بكر ثاني في دراسته القيمة إلى أنه «لا أحد يجزم بواحد من الرأيين بأنه الصواب إذ لا دليل يعين على ذلك»⁽¹⁾، بينما يظهر أنه عند فحص الرأيين يُمكن تلمس بعض القرائن التي تعطي نوعاً من الترجيح وهي كما يلي:

1- يتمتع صحة القول الأول القاضي بأن كل حبر من أحبارهم كتب سفره ودون كتابه، كما يتمتع القول الثاني الذي يقرر أن تدوين المشنة قد تأخر إلى القرن السادس الميلادي! مما يعني أن هناك رأياً وسطاً يأخذ بمجموع الرأيين، وهو أن بعض الأسفار دونت مبكراً وبعضها تأخر، وإذا دون بعضها كما أشارت المشنة نفسها فهذا يعني أن القول الأول أقرب للواقع من القول الثاني.

2- أن القول الثاني ينسجم مع دعاوى اليهود في أن المشنة إنما هي تورا شفوية فهو قول مدفوع بدافع عقائدي صرف ولا يبنّي على أساس علمي؛ لاسيما وبعض طبقات مدرسي المشنة لهم أسماء تدل على اسم الكتاب وكتابه، مما يعني قرب القول الأول من الصواب.

وبعد هذا التنظير العلمي لا بد من ذكر مراحل كتابة المشنة بحسب المادة القليلة التي توفرت للباحثين من علماء مقارنة الأديان⁽²⁾:

المرحلة الأولى: مرحلة الكتبة (soferim)، 450 – 200 ق.م:

وتبدأ من عزرا الوراق الذي جاء بعد السبي البابلي حيث كون مجموعة من الكتاب أطلق عليهم اسم (المجمع الأكبر)، ويتألف من 120 حكيماً غير أن هذه المرحلة تتسم بسمتين:

(1) التلمود وموقفه من الإلهيات، أبو بكر ثاني 409/1.

(2) انظر: الفكر الديني اليهودي أطواره مذهبه ص (74-79) والأدب اليهودي في المرحلة التلمودية ص (16) ومدخل إلى التلمود ص (24).

الأولى: أن الوارد في الروايات أن عملهم إنما كان في تدوين التوراة وسائر التناخ، وهو جمهور عملهم، ولم يرد عنهم كتابة شيء من المشنة إلا بعض الإشارات المجملّة التي لا تنهض دليلاً على أنها البداية الفعلية لتدوين المشنة⁽¹⁾.

الثانية: أن شخصيات هذه المرحلة غير معروفين؛ لاسيما وقد أحاط اليهود هذه المجموعات بقدر من السرية بسبب الظروف التاريخية. يقول ستينسالتز: «ليس لدينا وثائق تاريخية دونت أحداث هذه الفترة- وفي الحقيقة أن أسماء الحكماء والشخصيات البارزة في المجمع الأعظم خلا بعض الاستثناءات القليلة ظلت مجهولة- فلا نعرف شيئاً على الإطلاق عن حياتهم الشخصية أو عن مناهجهم العلمية»⁽²⁾.

المرحلة الثانية: مرحلة الأزواج (zugot) 150-30 ق.م :

وهي نسبة إلى المعلمين الذين كانوا يتعاقبون اثنين اثنين (الرئيس ونائب الرئيس) مشكلين بذلك زوجاً ثنائياً لتدريس المشنة، وهم خمس أزواج⁽³⁾، المهم فيهم آخر الأزواج وهما: (هيليل وشماي)⁽⁴⁾، إذ هما آخرهم وأهمهم، فأما هيليل فيلقبونه هيليل الكبير، ويزعمون أنه من نسل داود -عليه السلام-⁽⁵⁾، وكان معاصراً للمسيح -عليه السلام- وتكمن أهميته في تقرير قواعد التفسير والإشارة إلى تقسيم المشنة.

أما شماي، فمع أنه نائب هيليل ويُفترض توافقهما؛ إلا أنه أسس مدرسة أخرى حيث كان كثير النزاع لهيليل، وقد اتسمت مدرسة هيليل باللين والتسامح، بينما اتسمت مدرسة شماي بالتعصب والتعنّت، يقول أدين ستينسالتز: «مدرسة هيليل وشماي كانتا تختلفان بشكل حاد حول نقاط كثيرة... وقد دامت مناقشتها القانونية عقوداً من السنين قبل أن ينتصر منهج مدرسة هيليل»⁽⁶⁾، والعجيب أنه مع التسليم بالنزاع والخلاف إلا أنهم يزعمون أن كلا (النصين هي كلمات الإله الحي)⁽⁷⁾.

وقد استمرت مدرستهما إلى عهد يهوذا هناسي.

(1) انظر: التلمود البابلي، سفر (أبوت) كله! وهو السفر الذي فصل في أسانيد المشنة المزعومة.

(2) مدخل إلى التلمود، اشتاينسالتز ص (24).

(3) انظر: الأثر الإسلامي في الفكر الديني اليهودي لعبد الرزاق قنديل ص (24-27)، والفكر الدين اليهودي ص (77-78).

(4) تتفق المصادر على عدم وجود ترجمة دقيقة لهما بل لكل رجال الأزواج فلا تعرف سنة الولادة و لا سنة الوفاة ونحو ذلك وإنما تشير المشنة لمكانتهم في الرواية والتعليم مع مبالغات فجة وما ذكر عنهما في متن البحث هو المقدار الذي يتناقله الباحثون، انظر: أساتذة التلمود: حياتهم و آراؤهم، الفرد ج. كولاش، دار:جوناثان للنشر، 2002م ص 220-223، و الحكماء : مفاهيمهم و معتقداتهم، افرام اورباخ، مطبعة ماغنس، 1975م .

(5) انظر: فهم التلمود لآلان كوري ترجمة: سامي الإمام ص (30).

(6) مدخل إلى التلمود ص (39).

(7) التلمود سفر عرويين 43/4.

المرحلة الثالثة: مرحلة المعلمين (الرواة)، (tannaim)، 10 ق.م — 220 م:

وتجمع هذه المرحلة بين آخر زوج من مرحلة الأزواج (هليل وشماي)، وأول أجيال المعلمين من رواة المشنة، بمعنى أن آخر زوج هما أول طبقة المعلمين.

في هذه المرحلة حدث أهم حدث، حيث قام (عقيبا بن يوسف)⁽¹⁾ بتصميم المشنة بحيث قسمها التقسيم المبدئي⁽²⁾ الذي بني عليه هناسي بعد ذلك، وبعد هذا الجيل جاء أهم شخصية في تدوين المشنة، وهو يهوذا هناسي الذي أخذ الكتابات والمدونات قبله وأكمل عمل عقيبا وطلابه حتى نضج المشروع على يديه، يقول ول ديورانت في قصة الحضارة: «أن هناسي أكمل عمل عقيبا ... وعدله وأعاد ترتيب الشريعة الشفوية بأكملها ثم دونها وزاد عليها إضافات من عنده فكانت هي مشنة الجد يهودا وانتشرت عند اليهود انتشارا أصبحت معه بعد زمن هي المشنة والصورة المعتمدة لشريعة اليهود الشفوية»⁽³⁾، وبقي طلابه يشرحون وينشرون عمله، وهم العتبة التي أسست للجيل الذي جاء بعدهم وهو جيل (الأمورائيم)، وهم شُراح الجمارا؛ إلا أن المراحل التالية إنما تتعلق بالجمارا فليست من موضوع هذا البحث.

المرحلة الرابعة: الأمورائيم (شرح المشنة) 220 - 500م، و المرحلة الخامسة: السبورائيم (محرروا التلمود) 500 - 600م، والمرحلة السادسة: الجيئون (روساء المدارس و الاكاديميات) 600-1040م.

والمراحل من المرحلة الرابعة إنما ترتبط بالتلمود، وليس بالمشنة، ولهذا فهي لا تدخل في موضوع البحث، وإنما تمت الإشارة إليهم بقصد إيضاح المراحل عموماً، ولكي يُسهّم هذا في فهم أي مرحلة يشير إليها البحث بعد ذلك.

المطلب الثاني: موضوعات المشنة:

إن الناظر إلى المشنة يجد أنها تحتوي على جانب منهجي وجانب موضوعي⁽⁴⁾:

أولاً: الجانب المنهجي (المدراس):

(1) عقيبا بن يوسف من الجيل الثاني من التنايم (الرواة) ورد اسمه كثيراً في التلمود البابلي وهو الذي وضع بذرة تقسيم المشنة، أعدمه الرومان عام 135م وهي السنة التي ولد فيها هناسي وفي هذا دلالة عقدية عند اليهود، انظر: أساتذة التلمود، كولاش ص 115.

(2) النبوة والأنبياء في التلمود لحنان أبكر ص (118).

(3) قصة الحضارة لول ديورانت (13-14).

(4) تتفق كل الكتابات التي أطلعت عليها على ذكر موضوعات المشنة الستة بينما تهمل الجانب المنهجي إلا في إشارات متناثرة لم يفر لها تقسيم يوضحها وأرجو أن يضيء هذا المطلب هذه الشق بالقدر الذي يحفز الباحثين بعدي لتوسيعه في بحوث مستقلة.

أن المنهجية التي تحكم المشنة هي أنها تفسيرات (مدراس) لبعض التناخ، حيث يعلق كل حاخام على المادة المراد شرحها؛ إلا أن التفسير الذي تسيّر عليه المشنة يتسم بسمات أهمها: أنها ليست تفسيراً بالمعنى الاصطلاحي للتفسير، فهي لا تفسر نصاً بمعنى توضيحه وإضاءة غامضه، وتجلية المراد منه، وإنما تتسع منهجية التفسير لتشمل ثلاثة مناهج للتعامل مع النص هي:

1- التفسير بمعناه الاصطلاحي، حيث أنها تلتزم التفسير عند بعض الفقرات فتفك ما أجملته التوراة وربما فصلت فيه، لكنها منهجية قليلة.

2- التأويل بمعناه الكلامي⁽¹⁾، الذي يُراد به صرف اللفظ عن المعنى الراجع إلى المعنى المرجوح، بحيث أن المشنة في كثير من المواضع تحرف النص وتناقضه وتذهب لأمر لم يشر إليها النص، وقد سبقت الإشارة لهذا عند النقد التاريخي.

3- تتفرد بذكر أمور سكّت عنها التوراة والتناخ، وهذا كثير فيها، مما يعني أن وصف منهجها بالتفسير إنما ينطوي على توصيف مضلل غير دقيق وبناء على هذه الفروق العلمية، فأرى أن مصطلح (المدراس) لا ينبغي تعريبه وترجمته بمصطلح (التفسير) إلا في سياق يوضح الفرق أو يشير إليه.

كما أن الأمور التي تتفرد بها المشنة إنما هي أحكام فقهية في الغالب -كما سيأتي في الجانب الموضوعي- مما يعني أن التوراة ذات سمة تاريخية والمشنة ذات سمة تشريعية.

ثانياً: الجانب الموضوعي:

وأما من حيث الموضوعات التي تتحدث فيها المشنة، فإنها تتحدث عن موضوعين رئيسيين (الجهادة والهلاخاة)، علماً أن التقسيم الموضوعي للمشنة لا يعني أنها كتاب مقسم لقسمين: باب الجهادة، وباب الهلاخاة، كما في كتب الفقه الإسلامي عندما نجد أنه مكون من قسمين (العبادات والمعاملات)، وإنما هما موضوعان ميثوثان في طول الكتاب وعرضه، بحيث يوجد الموضوع في ثنايا الأسفار، مع عدم تساوي في كثافة كل موضوع إذ أن الفقهيات تغلب بنسبة تسعين في المئة على موضوعات المشنة وهما ما يلي:

1- الهلاخاة: الأحكام القانونية، وهي أحكام تشريعية قانونية تشبه ما يُسمى في علوم الإسلام (الأحكام الفقهية)، إذ أنها تتحدث عن التشريعات والمعاملات، وتتضمن جدل اليهود الفقهي بهذا الصدد، ف(هلاخاه) آتية من الجذر العبري الذي يعني (سار ومشى)، مما يعني أن المصطلح يُشير إلى ما يسمى اليوم (المنهج)، أي أنها أحكام فقهية يسير عليها اليهودي في عباداته ومعاملاته لتكون منهجاً الديني والتشريعي، وكما سبق في تاريخ تدوين المشنة، فقد قسمها المعلمون إلى ستة موضوعات هي موضوعات المشنة الرئيسية المتعلقة بالجانب العملي الذي يستلزم أن يكون قانوناً إجرائياً تشريعياً فقهيّاً

(1) انظر: الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، محمد السيد الجليلند، ص 98.

يُسار عليه وهي: (الزراعة، والأعياد، والنساء، والأضرار والمقدسات، والطهارات)، وسوف يأتي في المطلب التالي الإشارة إلى أسفار كل قسم بمشيئة الله تعالى.

2- الهجادة: الروايات غير الفقهية وتتضمن القصص والمواظ والأمثال، ويشير جذر هجاده العبري إلى معنى (روى وأخبر) ونحوها مما يعني أنها جميع الروايات غير التشريعية سواء كانت قصص أو مواظ أو أمثال أو حكم أو تجارب الحاخامات وتوجيهاتهم التربوية وتصوراتهم عن الدين والحياة.

ولن أطيل في إيضاح هذا القسم بسبب أنه قليل جداً في المشنة، لكنه كثير جداً في الجمارا (التلمود)، والبحث إنما يدرس المشنة لا الجمارا، فهو خارج عن موضوع البحث.

المطلب الثالث: أسفار المشنة.

تنقسم المشنة إلى ستة أقسام، وتحت كل قسم عدد من الأسفار، وسوف تتم الإشارة إلى الأسفار ضمن الأقسام الستة مع الاختصار على بعضها بسبب أن هذا البحث إنما يدرس التوصيف العلمي للمشنة، دون التعمق في الأمور الفقهية التي لا تندرج ضمن موضوعه العقدي.

أولاً: الأقسام وأسفارها:

الأول: البذور (zeraim): يناقش هذا الموضوع أمور الزراعة والبذور وأحكامها من الحقول والمحاصيل وحقوق المساكين وجمع خيرات الأرض والحدصاد، وتناقش أحكام الفلاحة والحرث والأمور المحرم خلطها مع المحاصيل، وهو أول الموضوعات والمتصدر من بينها، ويعللون هذا بأن الزراعة ركن لحياة الناس⁽¹⁾، ويناقش هذا الموضوع في أحد عشر سفر⁽²⁾ هي:

- 1- سفر البركات والأدعية ويتكلم عن صلواتهم وعباداتهم مع صيغ أدعية الشكر عند الأكل.
- 2- سفر زوايا الحقل: يتحدث عن أحكام الحقول والثمار المتساقطة وحق الفقير والمسكين وهو شرح لما ورد في سفر اللاويين مع زيادات وآراء أخرى.
- 3- سفر دمعاي: في إخراج العشر من المحاصيل، ويشرح ما يخرج عشرة وما لا يخرج عشرة وفيه سبعة فصول.
- 4- سفر الهجين: يتضمن حكم خلط النباتات وتهجين الحيوان ويتألف من تسعة فصول وأصله في سفر اللاويين (19:19) وسفر التثنية (22:9-11).

(¹) انظر: التلمود أصله وتسلسله وآدابه، ترجمة شمعون مويال، ص (57).

(²) سيتم الاختصار على توضيح أسفار هذا القسم لكي تكون نموذجاً لتصور التشريعات والقوانين التي تضمنها المشنة بينما سيتم الاكتفاء بعدد أسفار الأقسام الأخرى طلباً للاختصار.

- 5- سفر السنة السبئية: السنة السبئية هي السنة السابعة، ويشمل أحكام الأرض إذا استعملت ست سنوات حيث تستريح الأرض في السنة السابعة وما يخرج منها مشاع للجميع وله أصول في سفر الخروج (10: 22-12) وعدد فصولها عشرة فصول.
- 6- سفر التهبات: يتضمن الحديث عن التبرعات من المحاصيل التي تعطى للكهنة وعدد فصوله أحد عشر فصلاً.
- 7- سفر العصور: وهي المقادير التي يجب دفعها للآلوي وهو بدوره يدفع عشرها للكهنة، وفيه خمسة فصول.
- 8- سفر العشر الثاني: وهو العشر الذي يحمله مالك الحقل إلى الحج لبيت المقدس.
- 9- سفر حلاه الكاهن⁽¹⁾: يتضمن مقدار العجين الذي يعطى للكهنة.
- 10- سفر الغرلة (غير المختون) ويعدون الأشجار في الثلاث السنوات الأولى غير مختونة، أما إذا تجاوزت ذلك فتكون صالحة لتقديمها صدقة للرب.
- 11- سفر البوكبر: يتضمن قواعد تقديم الثمار الأولى من المحاصيل للهيكل مع وصف الطقوس المصاحبة لذلك وهو أربعة فصول.
- ثانياً: الأعياد والمواسم: ويتحدث عن الأعياد والأيام المقدسة وخاصة يوم السبت والمناسبات الدينية وترتيب التقديم العيدي ويتضمن اثني عشر سفرًا.
- ثالثاً: النساء: يتضمن أحكام الزواج والطلاق وأحكام الأرملة والقواعد المنظمة للعلاقة الزوجية وبه سبعة أسفار.
- رابعاً: الأضرار (Naziken): وسماء بعضهم (كتاب التعويضات) : يتحدث عن الأضرار المالية والبدنية، ويصف التعويضات فيها كما يفصل الإجراءات القضائية لمحاكم اليهود والجدير بالذكر أن هذا الموضوع له توزيع مزدوج ما بين أبواب وأسفار فهو ثلاثة أبواب وعشرة أسفار.
- خامساً: المقدسات (Kidashim): يتحدث عن القربان المقدسة للهيكل ويرتكز على الهيكل، ومع أن الهيكل غير موجود؛ إلا أن اليهود يلتزمون بهذا السفر لاعتبارات رمزية وعقائدية⁽²⁾، وبه أحد عشر سفرًا.

(1) جاء في الحديث الصحيح: (نهى رسول الله عن ثمن الكلب و مهر البغي و حلوان الكاهن) أخرجه البخاري في أكثر من موضع والموضع المتعلق بحلوان الكاهن في كتاب الطب، باب الكهانة، برقم (5761) و قد فسر الحافظ الحلوان بالرشوة في الفتح، 4/ 427 و فسر الكاهن ب(من يخبر عما سيكون من غير دليل شرعي) ، فتح الباري لابن حجر، تعليق العلامة: ابن باز: 154/7، وهذا يستدعي دراسة شروح الحديث و مقارنتها بما في الديانات حيث إنه مجال خصب للدراسات في علم مقارنة الأديان.

(2) انظر: النبوة والأنبياء في التلمود لحنان أبكر ص 151-152.

سادساً: الطهارات (Tomvot): يذكر أحكام الطهارة والنجاسة المتعلقة بالأشخاص والأشياء، وجانب منه يرتبط بالهيكل مما يعني أنه يعمل بأحكامه ولم يبق مما يعملون به إلا أحكام الحيض ونحوها ويتكون من اثني عشر سفرًا.

ثانياً: مقارنة الموضوعات بمضامين الأسفار:

وبتحليل أسفار الشنة ومقارنتها بموضوعاتها التي سبق الكلام عنها في المطلب السابق تتحصل الاستنتاجات التالية:

- 1- أن أكثر الأسفار في الأحكام التشريعية والقانونية بينما لا تشتمل إلا على النزر اليسير من العقائد والتصورات بخلاف الجمارا؛ فإنها تشتمل على الأمرين معاً؛ إلا أن الجمارا ليست من موضوع هذا البحث.
- 2- مع أن المشنة فقيرة بالمسائل العقدية إلا أنها تشتمل على جانبين شديدي الصلة بالبحث العقدي وهما:

أ - حق التشريع إذ أن هذه التشريعات الفقهية التي هي من حيث تفصيلاتها أشبه بالمسائل الفقهية إلا أن سننها وتشريعها والأمر بها والنهي فيها إنما هو أصل عقدي، ومع هذا نجد الأخبار والحاخامات يضعون التشريعات ويقررونها في مضاهاة واضحة لحق الله كما قال تعالى: ﴿اتخذوا أخبارهم وأرباباً من دون الله﴾ [التوبة: 31].

ب - إنها مادة ثرية لمن أراد تتبع المسائل التي يقول فيها علماء الإسلام (شرع من قبلنا)⁽¹⁾، وذلك عندما يبحثون المسألة الأصولية المعروفة هل شرع من قبلنا شرع لنا أم لا؟ إلا أنه عند إثارة هذا السؤال لابد من بحث: هل هذا الشرع المزعوم في المشنة من الشرع المقصود؟ أم أن شرع من قبلنا إنما يقتصر على ما ثبت عند الأنبياء دون ما أضافه الأخبار والحاخامات وحرفوه؟

3- إنها مجال خصب للمقارنة بفقه المسلمين المدون من حيث:

- أ - الشمول، وهل شملت هذه الأقسام جميع الأحكام التشريعية أم قصرت عن ذلك؟
- ب - الترتيب: إذ أن ترتيب الفقه الإسلامي⁽²⁾: العبادات والمعاملات وتحت كل أصل ترتيب منهجي منضبط بينما لا يتوفر هذا في المشنة.

(1) انظر: كتب أصول الفقه ومن أوسعها: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، 8 / 39 - 52.

(2) انظر: الدراسة المتعمقة التي كتبها د جورج مقدسي عن تاريخ الفقه الإسلامي وترتيبه ومنهجيته وأثر ذلك على الغرب حيث أن النتيجة التي خلص إليها: أن الفقه الإسلامي هو مؤسس المنهجيات الأكاديمية، انظر: نشأة الإنسانية عند المسلمين وفي الغرب المسيحي، د. جورج مقدسي، 1442هـ.

- ج - الاستدلال: وذلك بفحص منهج الاستدلال على المسائل الفقهية في المشنة مقارنة بمنهج الاستدلال في الفقه الإسلامي، إذ الفقه الإسلامي إنما تحكمه الأدلة المعروفة الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والأدلة المختلف فيها: (المصالح المرسلة والاستحسان...الخ) ونحوها.
- د - من حيث طريقة الجدل الفقهي عند مقارنة الآراء والترجيح بينهما، وهل تحكمت تلك المنهجيات الجدلية عندهم إلى منهج منضبط أم لا؟
- فمن مجموع هذه الجوانب وغيرها يظهر حسن الإسلام، وتبرز مكانة الفقه فيه، ويتجلى انضباط تشريعاته، ويتضح جلاله فقهاءه، وأمانتهم ورجاحة عقولهم ورسوخ علومهم.

الخاتمة:

وتشتمل على النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. المشنة تعني التكرار، وهي النصوص المنقولة شفهيًا، وأخذت اسم المشنة أو المشاة من تثنية الحفظ وتكراره وفق ترتيب سلكه الحاخامات لحفظها ونقلها غيبًا للأجيال التالية.
2. يقف أمام الباحثين في النقد التاريخي إشكاليات منهجية عند دراسة تاريخ المشنة تتلخص في أن الكتب التي وصفتها كتب متأخرة جدًا، حيث لم يعاصر مؤلفوها زمن النقل الشفي المزعوم؛ بل لم يعاصروا زمن تدوينها على يد (هناسي)، ومع بعد الزمن فهي مجرد كتبين ورسالة مجهولة المؤلف مما يعني صعوبة الجزم بأي حكم على تلك الفترة، وهي إشكاليات تكتنف دراسة النصوص القديمة في علم مقارنة الأديان.
3. يدعي اليهود أن المشنة نزلت على موسى -عليه السلام- مع التوراة؛ إلا أن التوراة مكتوبة، والمشنة شفوية، وأنه علمها لهارون أو يوشع بن نون في تسلسل إسنادي وفق كيفية مخصوصة، وبذلك يحرم كتابتها إلا أن هناسي دونها بعد ذلك لمصالح دينية نسخت التحريم! بينما تؤكد دراسات النقد التاريخي بحسب المتاح من المعطيات العلمية أنها مجرد أقوال الحاخامات في أزمان متأخرة جدًا عن زمن موسى - عليه السلام - وليس هناك أي دليل علمي يصحح نسبها لموسى - عليه السلام -.
4. نسج اليهود طبقات لسند المشنة وفق مراحل تبتدي بالمجمع الأكبر وأسماء رجال وشخصيات إلى لحظة تدوينها، وأوجبوا التسليم بهذه السردية وعدم التعرض لها بالشك والنقد في صورة دغمائة وثوقية لا أساس لها في النقد العلمي الموضوعي، وأهم ما يُّبطل هذه السردية جهالة رجال الطبقات المزعومة، فليسوا معروفين وليس لهم تراجم، ولا يتوفر عنهم أي كتب تصف أحوالهم.
5. تشتمل المشنة على موضوعين وهما (الهجادة والهلاكاه) أي القوانين التشريعية، والقصص والأخبار علمًا أن الموضوعين ليسا قسيمان متميزان في بابين كما في الفقه الإسلامي، باب: العبادات، وباب: المعاملات، وإنما ينتشران في تضاعيف الأسفار بنسب متفاوتة.
6. تنقسم المشنة إلى أقسام ستة هي: الزروع، والأعياد، والنساء، والأضرار، والمقدسات، والطهارات. مما يعني أن موضوعاتها في جمهورها موضوعات فقهية تشريعية، بينما تقل الموضوعات العقدية وهذا يناسب العقلية اليهودية المسكونة بالعمل والإنجاز، وطلب المال، وتنظيم الحياة مع البعد عن الفلسفات والنظريات.
7. لاحظ الباحث قرب اللغة العبرية من أصوات اللغة العربية في كثير من المصطلحات مثل: مشنة وتثنية، وزروعيم زراعة، ونشيم نساء، موعيد أعياد وهكذا، وعند الرجوع لأهل الاختصاص في

- اللغات تؤكد هذا ، وأن العبرية من أقرب اللغات إلى العربية من بين سائر اللغات السامية؛ مما يعني إمكانية ترجيح بعض المعاني بحسب جذرها في اللغات السامية ذات الأصل المشترك.
8. عند رجوع الباحث للتلמוד البابلي المترجم للعربية والوقوف على أسفار المشنة، ظهر كثرة نزاع الحاخامات في الأمور الفقهية التشريعية، بحث أن المشنة تشبه كتب الخلاف العالي في الفقه الإسلامي؛ بل هي أشد تشظيلاً وتناحراً فتحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى.
9. لفكر المشنة خصوصية تتفرد بها عن سائر الفكر الديني في الديانات، وهو الهوس بتنظيم الحياة وجعلها حياة كريمة، وطلب المال، والتمكن مع ضمور شديد في ربط التشريعات بطلب الآخرة، وهذا يتفق مع وصف الله لهم بأنهم أحرص الناس على حياة.
10. ظهر للباحث قلة المسائل العقدية داخل المشنة، مع وفرة كبيرة جداً للمسائل التشريعية الفقهية.
11. تشتكي ترجمة التلمود بما فيه المشنة من جودة الترجمة وحسن الإخراج مما صعب البحث جداً.
12. ظهر جلياً من واقع التلمود أن إطلاق التلمود على مجموع المشنة والجمارا ليس دقيق علمياً، ويؤكد هذه النتيجة أنه يوجد تلمود بابلي، وتلمود أرشليمي، بينما لا يوجد مشنة بابلية وأخرى أرشليمية، مما يعني أن التلمود غير المشنة وليس قسمًا منه.

ثانياً: التوصيات:

1. لاحظ الباحث وفرة الكتابات الغربية عن المشنة، وهي غير مترجمة فأوصي بترجمة المتميز منها حتى يتوفر للباحثين في مقارنة الأديان مؤلفات جديدة بالدراسة.
2. في كل دين تقريباً هناك سردية لاهوتية وسردية علمية، مما يوجب دراسة هذه الظاهرة وتحليلها وكشف أسبابها والإفادة منها في دراسة علمية.
3. وردت روايات عن الصحابة -رضي الله عنهم- وبعض علماء المسلمين تشير للمشنة باسم المشنة، فأوصي بجمعها ودراستها وتحليلها في بحث علمي مفرد.

المصادر والمراجع:

1. الأثر الإسلامي في الفكر الديني، لعبد الرزاق قنديل، مركز بحوث الشرق الأوسط، 1404هـ.
2. الأدب اليهودي في المرحلة التلمودية، د مصطفى عبدالمعبود، رواج للإعلام والنشر، الطبعة الأولى 1426هـ.
3. أساتذة التلمود: حياتهم وآراؤهم، الفرد ج. كولاتش، دار: جوناثان للنشر، 2002م.
4. إظهار الحق لرحمت الله الهندي، تحقيق: د. محمد أحمد ملكاوي، دار الحديث، الطبعة الثانية 1413هـ.
5. الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، د محمد السيد الجليلند، مكاتب عكاظ للنشر، جدة، الطبعة الثالثة: 1403هـ.
6. البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، 1414هـ.
7. البروتستانتيية وأثرها على العالم الإسلامي، د مريم بنت بنيان الحربي، رسالة دكتوراة، عام 1428هـ (غير مطبوعة).
8. تاريخ الأدب اليهودي، ماير واكسمان، دار: تي يوسيلوف، سنة النشر: 1960م.
9. تاريخ اليهود: يوسفوس اليهودي، إعداد: القمص أنطونيوس الأنطوني، شركة الطباعة المصرية، الطبعة الأولى: 2006م.
10. التلمود أصله وتسلسله وآدابه، ترجمة: شمعون مويال، تقديم: د. رشاد الشامي ود. ليلي أبو المجد، الدار الثقافية للنشر، مصر، الطبعة الأولى 1425هـ.
11. التلمود البابلي، ترجمة: مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان-الأردن، الطبعة الأولى 2011م.
12. التلمود تاريخه وتعاليمه، لظفر الاسلام خان، دار النفائس، الطبعة الثانية 1972م.
13. التلمود وموقفه من الإلهيات، أبو بكر ثاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة-عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى 1433هـ.
14. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ.
15. الحكماء: مفاهيمهم ومعتقداتهم، افرايم اورباخ، مطبعة ماغنس، 1975م.
16. دراسات في الأديان الوثنية القديمة، د. أحمد علي عجيبة، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى: 2004م.
17. الرد على المنطقيين، ابن تيمية، تقديم: السيد الندوي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى: 1426هـ.
18. سفر هقباله (الموروث المنقول)، إبراهيم بن داود القرطبي، تحقيق وترجمة عن العبرية إلى الإنجليزية: جيرسون د. كوهين، الناشر: روتليدج وكينغان بول، لندن، 1969م.

19. السلسلة الصحيحة للألباني، مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الثانية 1416هـ.
20. فتح الباري لابن حجر، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379 ترقم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج: محب الدين الخطيب، تعليق العلامة: ابن باز: 154/7.
21. فرقة القرائين اليهود، جعفر هادي حسن، مؤسسة الفجر، الطبعة الأولى 1989م.
22. الفصل لابن حزم، تحقيق: عبد الرحمن عميرة ومحمد نصر، دار الجيل، 1405هـ.
23. الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، د. حسن ظاظا، دار القلم-الدار الشامية.
24. فهم التلمود لآلان كوري، ترجمة: سامي الإمام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017م.
25. قصة الحضارة لول ديورانت، دار الفكر، بيروت-لبنان.
26. ما بين موسى وعزرا: كيف نشأت اليهودية، عبد المجيد همو، مراجعة: إسماعيل الكري، الناشر: الأوائل للنشر، دمشق، الطبعة الثانية، 2004م.
27. مدخل إلى التلمود والمدراش، لهرمان شتراك وشتيمبرغر، ادنبرة، تي اند تي كلارك، عام 1996م.
28. مدخل إلى التلمود، أدن شتاينسالتز، ترجمة: فينيتا بوتشيفا الشيخ، دار الفرقد، الطبعة الأولى 2006م.
29. المشنا: ركن التلمود الأول، ترجمه إلى العربية: حمدي النوباني، القدس 1987م (النظام الثالث: نظام النساء).
30. مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن، يحيى بن عبد الله البكري، بحث منشور في مجلة معهد الشاطبي، العدد الثامن، ذو الحجة 1430هـ.
31. من بلاد الرافدين إلى المشنة، جوناثان س. ميلغرام، دار مور زيبك، توبنغن، ألمانيا 2016م.
32. الموسوعة العربية، إصدار: هيئة الموسوعة العربية، دمشق.
33. الموسوعة اليهودية، مايكل بيرنباوم، إشراف: فريد سكولينيك، دار النشر: ماكميلان، الولايات المتحدة، المجلد التاسع، الطبعة الثانية، عام 2007م.
34. النبوة والأنبياء في التلمود، لحنان بنت حامد أبكر، شركة تكوين المتحدة للنشر، الطبعة الأولى 1445هـ.
35. نشأة الإنسانيات عند المسلمين وفي الغرب المسيحي، جورج مقدسي، ترجمة: أحمد العدوي، مدارات للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى: 1442هـ.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

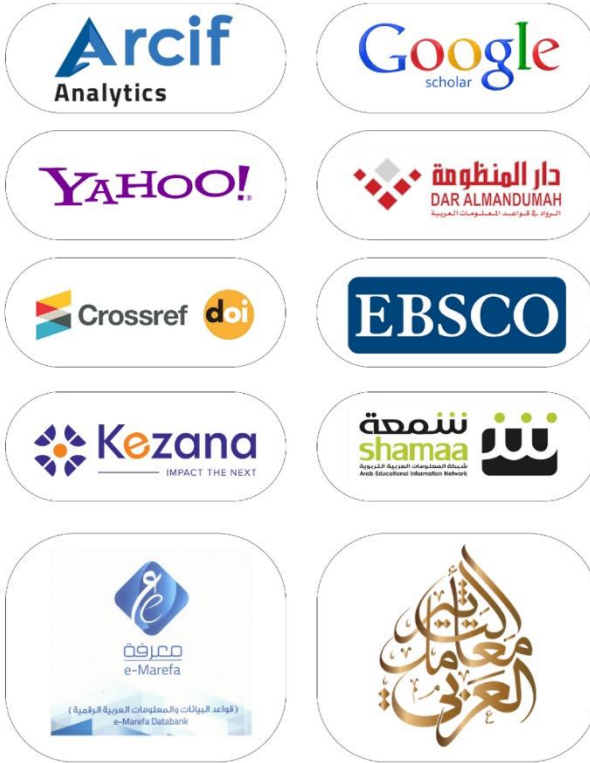
مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي